

خطة الكهرباء تتطلب 4870 مليون دولار لإنتاج 4000 ميغاوات يشوعي: ضد مبدأ الاستدانة وحل مشكلة الكهرباء بيد القطاع الخاص

ملخص ميزانية برنامج الطاقة حسب المحاور الاستراتيجية:

المحور	البيد التخطيطي	ميزانية المجموع الفرعي (المدى القصير والمتوسط)	ميزانية المدى الطويل	مجموع الميزانية (مليون \$)
البنية التحتية		4,235	1,650	5,885
المصارف/الطلب		455	0	455
الإطار القانوني		180	0	180
المجموع (مليون \$)		4,870	1,650	6,520

ملخص توزيع ميزانية برنامج الطاقة على الجهات الممولة:

ممولة من	البيد التخطيطي	المدى القصير	المدى المتوسط	المجموع الفرعي (مليون \$)	المدى الطويل	المجموع
الحكومة اللبنانية		810	740	1,550	--	1,550
القطاع الخاص		455	1,865	2,320	1,200	3,520
قروض دولية		135	865	1,000	450	1,450
المجموع (مليون \$)		1,400	3,470	4,870	1,650	6,520

ملخص التمويل المرصود (المدى القصير والمتوسط):

ممولة من	البيد التخطيطي	المطلوبة (مليون \$)	المرصودة (مليون \$)	المتبقية (مليون \$)
الحكومة اللبنانية		1,550	-	1,180
القطاع الخاص		2,320	-	2,320
قروض دولية		1,000	40	840
المجموع (مليون \$)		4,870	40	3,530

ملحق (أ): ملخص الإستثمار

البنية التحتية: الإنتاج

ممولة من	البيد التخطيطي	المدى القصير	المدى المتوسط	المجموع الفرعي (مليون \$)	المدى الطويل	المجموع
الحكومة اللبنانية		577-640	411-474	988-1,114	--	988-1,114
القطاع الخاص		95	1,400-1,500	1,495-1,595	1150	2,645-2,745
قروض دولية		90	440	530	350	880
المجموع (مليون \$)		762-825	2,251-2,414	3,013-3,239	1500	4,513-4,739

البنية التحتية: النقل

ممولة من	البيد التخطيطي	المدى القصير	المدى المتوسط	المجموع الفرعي (مليون \$)	المدى الطويل	المجموع
الحكومة اللبنانية		51	200	251	--	251
القطاع الخاص		--	--	--	--	--
قروض دولية		40-50	400	440-450	100	540-580
المجموع (مليون \$)		91-101	600	691-701	100	791-801

البنية التحتية: التوزيع

ممولة من	البيد التخطيطي	المدى القصير	المدى المتوسط	المجموع الفرعي (مليون \$)	المدى الطويل	المجموع
الحكومة اللبنانية		1	10	11	--	11
القطاع الخاص		110	270	380	50	430
قروض دولية		--	25	25	--	25
المجموع (مليون \$)		111	305	416	50	466

الإستثمار الإجمالي للبنية التحتية:

ممولة من	البيد التخطيطي	المدى القصير	المدى المتوسط	المجموع الفرعي (مليون \$)	المدى الطويل	المجموع
الحكومة اللبنانية		629-692	621-684	1,250-1,375	--	1,250-1,375
القطاع الخاص		205	1,670-1,770	1,875-1,975	1,200	3,075-3,175
قروض دولية		130-140	885	995-1,005	450	1,445-1,455
المجموع (مليون \$)		964-1,037	3,156-3,319	4,120-4,355	1,650	5,770-6,005

الحكومات والمسؤولين من مختلف الجهات السياسية على هذا القطاع مع ما رافق ذلك من دراسات وخطط طرحت الأثر منها لم يبصر النور. وكان آخر تلك الخطط "سياسة الكهرباء" المطروحة من قبل وزير الطاقة والمياه جبران باسيل. والهادفة، وفق صاحبها، الى تأمين تغذية مستمرة للتيار الكهربائي 24/24 في غضون أربع سنوات. بحيث يصل الانتاج الى 4000 ميغاوات في 2014.

لبنان راجع بنور 24/24. جملة تستوقفك فوراً. ليس فقط لغرابية سماعها وتصديقها في بلد مثل لبنان يعاني من تردي بنيته التحتية وخاصة قطاع الكهرباء الأكثر كلفة على خزينة الدولة. بل أيضاً ليطرح سؤالاً جدياً وعقوبياً عند مواطن يدفع ضرائب كثيرة مقابل شيء بسيط من الخدمات. ألا وهو: متى كان لبنان منوراً حتى يعود النور اليه مجدداً؟ سؤال يفرض نفسه في ظل سنوات من المعاناة والانقطاع المتواصل والتقنين القاسي. وذلك رغم توالي

التعرفة

نادين شروف



أبرز ما ورد في الخطة في هذا الصدد. ما يلي: هذه السياسة الطموحة الواقعية أعدت بعد مراجعة دقيقة لكافة الدراسات السابقة بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية داخلية وخارجية. سياسية وقانونية. وتتطلب موافقة مجلس الوزراء عليها. وتقدم هذه الوثيقة معالجة محورية لعظم مشاكل قطاع الكهرباء انطلاقاً من زيادة القدرات الانتاجية لتغطية النقص الحاد الحالي بما يتماشى مع تطور الطلب والحاجات الاحتياطية مترافقة أيضاً مع تطور البنية التحتية لقطاع النقل والتوزيع وذلك لتأمين تغذية آمنة واقتصادية... وستؤدي هذه الوثيقة الى تأمين قطاع كهربائي صلب مع أكثر من 4000 ميغاوات لتوليد الطاقة عام 2014 و5000 ميغاوات ما بعد 2015. شبكة نقل وتوزيع آمنة ومستقرة. وتغذية كهربائية فاعلة تتلاءم مع التطور الاقتصادي والاجتماعي في لبنان...

يشوعي

هذه "الخطة الطموحة" التي وافق عليها مجلس الوزراء بانتظار البدء بالتنفيذ يقابلها وجهات نظر معاكسة. نابعة من مبدأ رفض الاستدانة وخميل المواطن اللبناني أي تبعات ديون جديدة ترمي على كاهله. وفي هذا الإطار يرفض الخبير الاقتصادي الدكتور إيلي يشوعي خطة وزير الطاقة والمياه جبران باسيل المتعلقة بقطاع الكهرباء على أساس رفضه لمبدأ الاستدانة وبالتالي زيادة الدين العام وأعباءه المنعكسة مباشرة على المواطن. ويعتبر أن مشكلة قطاع الكهرباء في لبنان هي سوء الإدارة فقد يستلم العديد من الأشخاص الوزارات ويضعون الخطط إلا أن تنفيذها يبقى مرهوناً بسلوك الإدارة. خاصة وأنه، وكما يتابع يشوعي، فإن الحكومة اللبنانية أثبتت فشلها في الإدارة إذ أن مشكلة قطاع الكهرباء هي مشكلة مزمنة في لبنان وقطاع الكهرباء يشكل جزءاً أساسياً من حجم الدين العام للدولة. وهناك مليارات الدولارات التي صرفت على هذا القطاع. دون أي نتيجة تذكر. فالتجارب السابقة برهنت عن عدم فعالية الحكومات إذ أنها لا تتمتع بالاستمرارية.

ويتابع يشوعي، في معرض طرح الحل الأفضل والبديل عن الخطة، فيضيف أن مهمة حل معضلة الكهرباء في لبنان لا تكمن في توكل على القطاع الخاص اللبناني. وذلك عن طريق التعامل مع أكبر وأهم مكاتب محاماة لإبرام عقود مدروسة، واضحة وشفافة وفعالة مع القطاع الخاص. يستطيع من خلالها إقامة المشاريع وتركيب محطات التمويل وإدارتها بحيث تكون الملكية للدولة اللبنانية. ويشدد يشوعي على مبدأ تسليم هذه المهمة الى القطاع الخاص اللبناني نظراً الى الاستمرارية التي يتمتع بها. والجودة والمعايير المطلوبة المتوفرة لديه. وفي هذا الإطار، جاء في خطة باسيل ما يلي:

"تستهدف السياسة تنفيذ تدريجي في مراحل قصيرة، متوسطة، وطويلة المدى حيث تتطلب ما مجموعه 4870 مليون دولار لتأمين 4000 ميغاوات (1550 مليون دولار من الدولة اللبنانية، 2320 مليون دولار من القطاع الخاص، و1000 مليون دولار من الجهات المانحة) إضافة الى 1650 مليون دولار في المدى الأبعد.